الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في العالم العربي في ظل اقتصاد السوق

من إعداد: الأستاذ. بن قانة إسماعيل
(أستاذ مساعد، جامعة ورقلة)

ملخص:

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1989 وتوالى سقوط الأنظمة الموالية له، لم تجد دول العالم والتي من بينها دول العالم العربي إلا قطبية أحادية تستند عليها إما تقبلها طواعية أو تفرض عليها فرضا، هذه القطبية الأحادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ومن يدور في فلكها تهدف إلى إرساء دعائم رأسمالية حقيقية وتقاليد اقتصاد السوق.

هاته التقاليد القديمة الجديدة ستخلق أدوارا جديدة على الدول التي تتبعها، مما يعني أنها ستولد أعباءا وستتحمل تبعات جديدة ولأن هذا سيكلف كثيرا، لذلك فإن دول العالم العربي لن يكون بمقدورها تحمل كل هذا لوحدها نظرا لقصور إمكانياتها المادية والبشرية ومن تم وحتى يتم احتواء المضاعفات السلبية التي قد تنجم جراء إرساء الرأسمالية فيها، لذلك يجب عليها إشراك المجتمع المدني فيها بكل أشكاله وفعالياته لإنجاح هذا الدور.

المجتمع المدني والحركات الاجتماعية التي يقول عنها هربرت بلومر بأنها : " هي التي تخلق، تبلور، وتحقق التغيير الاجتماعي " كان لها الأثر الكبير في نجاح الرأسمالية في الدول المتقدمة وكان لها الفضل في انتشال العالم من الأزمات الاقتصادية التي كانت تحذق به على غرار أزمة الكساد العالمي لعام 1929، نتساءل عن ما هو الدور الذي يجب أن تلعبه في دول العالم العربي المضطرة لان تساير العالم المتقدم في تبنيها لقواعد اقتصاد السوق في ظل عولمة متعددة الأبعاد ؟.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني وأشكاله– اقتصاد السوق –السلع العامة – المنظمة العالمية للتجارة – البيئة – الطفل –الاستقرار الاقتصادي – الصناعات الناشئة – التغيير الاجتماعي– العولمة.

مقدمة:

لقد بدأ العرب مشروع نهضتهم الفكرية والسياسية مبكرا نسبيا قبل الأتراك والإيرانيين والصينيين وفي الوقت نفسه الذي انطلقت فيه النهضة اليابانية حين أدركوا المغزى العميق لحملة بونابرت على مصر العام 1798 واحتلال الجزائر العام 1830: نهاية مدنية وبداية أخرى، ولم يتأخروا في الرد على تحدي ذلك التحول الجديد الذي أحدثه قيام المدنية الأوروبية الحديثة إلا أنهم لم ينتبهوا إلى ما في أوروبا من مصادر قوة العلم والصناعة والتنظيم العقلاني للإدارة والدولة والقوة العسكرية الحديثة.

ولقد تعرض مشروعهم النهضوي إلى انتكاسة كبيرة بدءا من العقد الثاني من القرن العشرين وتوقفت اندفاعاته أو كادت لأسباب سياسية وفكرية مختلفة تكمن في [1] :

1) فشل الثورة العربية الكبرى وتجربتها واصطدامها بزيف الوعود البريطانية ...؛

2) سقوط المنطقة في قبضة الاحتلال الأجنبي والذي قام بتمزيق أوصالها الجغرافية والبشرية على نحو قادها إلى تجزئتها إلى دويلات قطرية قوامها تكوينات عصبوية، طائفية، مذهبية وعشائرية؛

3) تراجع الفكر الاجتهادي الإصلاحي منذ مطلع القرن العشرين بعد غياب محمد عبده، وعبد الرحمان الكواكبي وانقلاب محمد رشيد رضا على الإصلاحية الإسلامية، ولقد طال هذا التراجع الفكر الليبرالي ذاته أمام هجوم الفكر المحافظ.

وبالرغم من كل ذلك فقد أدى الاحتكاك بالغرب إلى بلورة المفاهيم الحديثة عند العرب، إذ حملت الحضارة الغربية إلى الواقع العربي معان جديدة شبيهة إلى حد ما بمعانيها في الغرب، إذ لاشك أن الاتصال بالغرب قد أتاح للعرب التعرف على وسائل الحياة النيابية (الدساتير والبرلمانات)، كما أنهم نقلوا الفكرة الحزبية إلى واقعهم السياسي والاجتماعي فقامت الأحزاب القومية والماركسية والإسلامية والليبرالية، مما فتح المجال أمام إمكانية تحديث المجتمع العربي.

كما ظهرت الجماعات الضاغطة سواءً كانت منظمات مهنية (كالاتحادات العمالية والنقابات) التي لها تأثير كبير على الدولة وهي تشمل جميع ميادين العمل (الصناعة –

التجارة – الزراعة)، كما شملت حتى المهن الحرة، وتعتبر قريبة من الأحزاب السياسية حيث قد يكون أفرادها منتمون إليها وفي نفس الوقت منتمون إلى حزب سياسي[2] كأن ينتسب أعضاء من الاتحاد العام للعمال الجزائريين(UGTA) إلى حزب التجمع الوطني الديموقراطي الجزائري(RND).

إضافة إلى التجمعات ذات النزعة الإيديولوجية كالجماعات الدينية على غرار جماعة الإخوان المسلمين بمصر وجمعية العلماء المسلمين في الجزائر، إضافة إلى الحركة الوهابية في منطقة الخليج كلها حاولت المحافظة على الأصول الدينية للمنطقة وحمايتها من التغريب.

كما ظهرت الجماعات الضاغطة الإنسانية مثل الجمعيات الخيرية وهي لا تمارس النشاط السياسي إلا في حالة طلب الدولة منها ذلك مثل طلب مساعدات مالية أو أثناء مناقشة القوانين المتعلقة بها كالجمعيات الخيرية لمرضى السرطان أو القلب أو السكري والتي تنتشر في أغلب الدول العربية إضافة على جماعات الضغط المهتمة بالدفاع عن المصالح الخارجية ويكون ميولها إما مع الأنظمة الحاكمة ومع شعوبها على غرار الجمعيات المدافعة عن القضية الفلسطينية أو تكون مناهضة لها مثل حركة الإصلاح السعودية في بريطانيا أو حركة العراق الحر.

وإضافة إلى كل هذا فهناك أنواع النخب كالنخبة العسكرية التي كان لها دور في تشكيل تاريخ المجتمعات العربية (وغير العربية) وفي توجيه الأمور السياسية ولعل جل دول العالم العربي إن لم نقل كلها حكمتها ولازالت أنظمة عسكرية أو شبه عسكرية لها امتداداتها التاريخية.

وهناك نخبة المثقفين ورجال الإعلام وهي أقل تأثيرا وهي جماعات قادرة على ابتكار ونقد ونقل الأفكار ونظم في الغالب فئة المؤلفين – الفنانين – العلماء – الفلاسفة –المفكرين –الدينيين،إلا أن هناك صعوبات في دراستها لأنها قد تكون مندمجة في الكيانات الأخرى وقد تكون مستقلة بذاتها سلاحها هو فكرها [3].

هذه التشكيلات كلها حديثة النشأة حيث لا يمكن أن تنسينا شكلا هاما حاول الحفاظ على الهوية الوطنية والدينية لهذه الشعوب وهو الزوايا التي اعتبرت امتدادا تاريخيا للإمارات والدويلات الإسلامية ويدعي مؤسسوها أنهم ينتسبون إلى الشجرة المباركة لآل البيت وهي تعنى بكل أعمال الخير من تحفيظ القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة إضافة إلى إيواء

الأيتام وإطعام المساكين وأبناء السبيل وانتشرت خصوصا في بلاد المغرب كالجزائر وليبيا والمغرب الأقصى وبلغ صداها حتى دول إفريقيا جنوب الصحراء ومن أبرزها الزاوية التجانية – القادرية – الشاذلية –الهبرية –الرحمانية...الخ. إلا أن صيتها بدأ في الاظمحلال خاصة مع ظهور الأشكال الأخرى للمدنية الحديثة.

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي العام 1989 وتوالى سقوط الأنظمة الموالية له، لم تجد دول العالم والتي من بينها دول العالم العربي إلا قطبية أحادية تستند عليها إما تقبلها طواعية أو تفرض عليها فرضا هذه القطبية الأحادية التي تقودها الو.م.أ ومن يدور في فلكها تهدف إلى إرساء رأسمالية حقيقية وتقاليد اقتصاد السوق.

هاته التقاليد القديمة الجديدة ستعيد تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية والاتجاه السائد في وقتنا الحاضر هو محاولة زيادة الدور الذي يضطلع به السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الحكومة، ويرجع هذا للاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الوارد وتحقيق النمو وفي ظل موجة العولمة التي اجتاحت العالم خاصة منذ انتهاء دورة الأروجواي عام 1994، لم يعد هناك خيار كبير أمام العديد من الدول في ألا تسلك هذا الطريق.

إلا أن هذه الأدوار الجديدة لا يمكن للدولة مهما كانت قوتها و امكاناتها المادية والبشرية من أن تنجزها بالحجم المطلوب لذلك لابد عليها من إشراك المجتمع المدني بكل فعالياته وأشكاله لإنجاح ذلك وتنحصر أدوار الدولة في ظل اقتصاد السوق (ممثلة بالحكومة) في [4] :

أ- دور الحكومة في توزيع الدخل.

ب- دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ج- دور الحكومة في محاربة الاحتكار.

د- دور الحكومة في حماية البيئة.

هـ- دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة.

و- دور الحكومة في حماية الطفل.

ز- دور الحكومة في تقديم السلع العامة.

أ) دورها في توزيع الدخل: فالحكومات تدرك عدم مقدرة السوق الحر على إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة، ولذا فهي تقرر التدخل لتحقيق ذلك علي أن لا يخل ذلك باليات السوق الحر من خلال وضع حد أقصى لأسعار السلع والخدمات أو وضع حد أدنى للأسعار والأجور وإنما يجب أن يأتي عن طريق منح الدعم لمستحقيه إما في صورة نقدية أو عينية أو في الواقع العلمي تستخدم حكومات اقتصاد السوق أساليبا عديدة لتحقيق الأهداف التوزيعية منها الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية وتقديم برامج رفاهية لإعانة العاطلين والأطفال والمحرومين ورعاية كبار السن والمعوقين وهنا يجب أن ينشط دور المجتمع المدني من خلال:

1) ضغط أحزاب الائتلاف الحكومي إن وجدت أو أحزاب المعارضة على الحزب الذي يتولى إدارة الحكومة للوفاء بالتزاماته لحماية الطبقات الفقيرة كأن تضغط حركة "كفاية " في مصر على حكومة "أحمد نظيف " أو حزب العمال الجزائري على حكومة "أحمد أويحي"

2) نشاط الجمعيات والهيئات الخيرية من خلال مناضليها سواء بتوزيع ما حصلت عليه من إعانات من الحكومة أو من المحسنين أو من الخارج و إعطائها لمستحقيها على غرار ما قام به الهلال الأحمر الجزائري أو الكشافة الجزائرية في أعقاب زلزال بومرداس أو عين تيموشنت.

إلا أن هذه البرامج والإعانات قد تؤدي إلى عكس النتيجة المرجوة منها وذلك بخلق التواكل بين الطبقات الفقيرة لأفراد المجتمع وتزيد من فترة بطالتهم لذلك فإن على الهيئات والجمعيات من أن تخصص جزءا من مواردها لخلق نشاطات إنتاجية لصالح المعوزين تغنيهم عن ذل السؤال في المستقبل كشراء مكنات للخياطة أو الطرز أو الحلاقة اقتداءا بالمثل الصيني القائل "لا تعطيني سمكة، ولكن علمني كيف أصطاد " على غرار مشروع الأسرة المنتجة للجمعية الخيرية الإسلامية الجزائرية – التي كانت نشيطة في وقت مضى –، أو جمعيات صناديق الزكاة المنتشرة في دول الخليج بالخصوص.

ب) دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

حيث ونظرا لأن اقتصاديات السوق الحر تتعرض لتقلبات اقتصادية بن الفينة والأخرى بسبب عدم وجود تنسيق بين خطوط الإنتاج للمشروعات الخاصة مما يضطر الحكومات لأن تحاول فرض نوع من الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة (المالية – النقدية – التجارية....الخ) قصد القضاء على مشاكل التضخم، البطالة واضطرابات النمو وهنا يمكن أن تتدخل تشكيلات المجتمع المدني لتنشيط هذا الدور.

فإذا ما اتبعت الدولة سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي تقوم الجمعيات وخاصة الجوارية منها بتشجيع أفراد المجتمع على استهلاك المنتجات الوطنية قصد تشجيع الطلب الفعال ومن ثم إعادة تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وإذا ما اتبعت الدولة سياسة مالية انكماشية على الفجوة التضخمية فإن على هيئات المجتمع المدني أن تبين لأفراد المجتمع أهمية هذا السلوك حتى لا يحدث غليان اجتماعي.

أما إذا ما انتهجت الحكومة سياسة نقدية من خلال التغيير في مخطط عرض النقود، فإذا كان هناك زيادة فيه فان ذلك سيؤذي لخفض سعر الفائدة ومن تم فان هيئات المجتمع المدني يجب أن تعمل على توعية الأفراد بضرورة الاقتراض وتشجيع الاستثمار، على أن تعمل هي والحكومة على تحديد المجالات التي يجب الاستثمار فيها.

ج) دورها في محاربة الاحتكار:

إن هذا السلوك يعتبر تهديدا للحرية الاقتصادية ويؤذي لخفظ رفاهية المستهلك وسوء تخصيص للموارد نظرا لانحراف السعر عن مستوى المنافسة ويمكن أن يأخذ الاحتكار عدة أشكال :

1- الاتفاقات الاحتكارية بين المنشآت التي تهدف إلى تقييد الإنتاج أو رفع الأسعار أو تقسيم الأسواق أو سلع المنافسة.

2- الاتفاقات التعاقدية التي تحد من مقدرة المشترين على اختيار البائعين.

3- الاندماج الذي يقلل عدد الشركات المستقلة في السوق ويزيد من سيطرة الشركة بعد الاندماج.

4- التمييز السعري الذي يؤذي لإعادة توزيع الدخل في صالح الشركات المحتكرة.

5- الاحتكار الطبيعي والذي يشير إلى سيطرة منشأة واحدة على السوق ككل لتمكنها من إنتاج السلعة أو الخدمة بتكلفة اقل.

ولقد عانت الاقتصاديات العربية كثيرا خاصة من هذا النوع الأخير، خاصة لما كان بعضها ذو توجه اشتراكي، ففي الجزائر كان مركب الحجار يحتكر صناعة الحديد والصلب واحتكرت الخطوط الجوية الجزائرية النقل الجوي وهكذا... وبعد شروع الجزائر في سلسلة الإصلاحات المنبثقة عن برامج التعديل الهيكلي، ظهرت شبه منافسة في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن ذلك لم يكن بالشيء الكبير ومن تم فانه وجب على النقابات والجمعيات المدافعة عن المستهلك أن تزيد من ضغطها على الحكومة قصد تعزير المؤسسات والشركات المحتكرة.

د) دورها في حماية البيئة:

فمن أهم مظاهر فشل السوق عدم مقدرته على اخذ الآثار الجانبية في الاعتبار والتي تترتب عن نشاط ما وتصيب الآخرين دون تقاضي مقابل لها وقد تكون نافعة وقد تكون ضارة [5] والتي من أبرزها تدهور البيئة نتيجة التلوث ونظرا لان السوق الحر لا يستطيع احتوائها لذلك فانه يجب إنشاء جمعيات ونوادي لحماية البيئة والمستهلك على السواء تعمل على :

*** دعوة المتسببين في تدهور البيئة إلى استخدام تكنولوجيا نظيفة من خلال عمليات البحث والتطوير عن تكنولوجيات جديدة.**

*** توعية الأسر بضرورة تنظيم وتحديد النسل (خاصة في دول كـ : مصر- السودان – الجزائر والمغرب) حتى يخف الظغط على الموارد الطبيعية.**

*** تكثيف حملات النظافة والتشجير الدائمة والدورية والعمل على إدراجها ضمن البرامج التعليمية والاشهارية حتى تصبح عادات مكتسبة لدى الفرد العربي.**

*** الضغط على الحكومة بتحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.**

* المساهمة في عمليات صرف المياه غير الصالحة، التي تؤذي بمرور الوقت إلى انخفاض إنتاجية الأرض، ففي مصر لوحدها تسببت هذه المشكلة في انخفاض إنتاجية الأرض بنسبة 30% لـ 3.5 مليون فدان.

*** إضافة إلى توعية المستهلك العربي بضرورة المحافظة على المياه الصالحة للشرب خاصة وان قارتي إفريقيا واسيا هما القارتان المهددتان بشكل اكبر.**

هـ) دورها في حماية الطفل :

ترى بعض الكتابات أن الأطفال لا يعتبرون سلعا خاصة ملكا لآبائهم فقط وإنما هم سلع عامة ملك للمجتمع ولذا فان مسؤولية تربيتهم لا يجب أن تقع على عاتق ذويهم فقط وإنما يجب أن تقع على عاتق الدولة أيضا باعتبارهم سلعا عامة [6].

وتشير التقديرات العالمية أن من بين كل خمسة أطفال في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد طفل يعيش في حرمان، ويعتمد نظام رعاية الطفل المحروم على عنصرين، عنصر خاص وأخر عام.

أما العنصر الخاص فيتمثل في الإعانة التي يدفعها الأب الغائب وبالنسبة للعنصر العام فيتمثل في الإعانة التي تقدمها الحكومة، وعلى الرغم من صرامة القوانين إلا أن الطفل الأمريكي المحروم بقي لا يزال غير حاصل على حقه الكامل من الرعاية، فوفقا لتقديرات 1992 لا تتعدى المساعدات الكلية التي تحصل عليها أسرة مكونة من ثلاثة عائلها غائب 82% من حد الفقر، كما لا يلتزم الآباء الغائبون غالبا بدفع المبالغ المقررة عليهم لأبنائهم.

في العالم العربي قد يختلف هذا الوضع نسبيا نظرا لان ظاهرة الطفولة المسعفة (ومعها الأمهات العازبات) لا تطرح بحدة نظرا لتنافيها جملة وتفصيلا مع المعتقدات الدينية للمجتمع العربي ومع ذلك فقد بدأت في الانتشار نظرا لعزوف الشباب العربي عن الزواج لأسباب موضوعية (غلاء المهور ومستلزمات الزواج) وأخرى ذاتية (تقليد

الغرب) وينتشر ذلك بالخصوص في دول مثل: تونس– لبنان – الجزائر...الخ، ويقل في دول الخليج.

لذلك يجب أن تتدخل الجمعيات الخيرية وجمعيات حقوق الإنسان – الطفولة والأمومة قصد المحافظة على أجيال الغد بمختلف الوسائل من:

– الضغط على الدولة لتخصيص إعانات للأطفال الفقراء والمحتاجين.

– **المساهمة في دعم دور الأيتام والطفولة المسعفة ماديا ومعنويا ونفسيا مع البحث مع الهيئات الأخرى للدولة قصد إدماجهم في الحياة المهنية أو الدراسية بعد استكمالهم لسنوات الحضانة.**

– **إنشاء دور تسلية وحضانة ومراكز عناية طبية جوارية للأطفال حتى يتسنى لهم قضاء فترة طفولة طبيعية، خاصة مع بداية خروج المرأة العربية لسوق العمل.**

كما يجب أن لا ننسى استغلال الطفولة في العمل والتي ستزداد شيئيا فشيئا كلما زادت المجتمعات العربية في تجسيد مفاهيم اقتصاد السوق لان حب الربح السريع والوفير سيجعل من المستثمرين يستغلونهم كعمالة رخيصة من دون توفير أدنى شروط لحمايتهم وإنما تبعا لآليات السوق (عرض العمل والطلب عليه)، لذلك يكون تدخل المجتمع المدني هنا عن طريق النقابات العمالية وحتى الجمعيات بالضغط على الدولة لسن قوانين رادعة لاستغلال الأطفال مع الصرامة في تنفيذها.

هـ) دورها في تقديم السلع العامة :

تتصف السلع العامة أو السلع الاستهلاكية الجماعية ببعض الخصائص التي تجعل من الصعب إشباعها بكفاية عن طريق آليات السوق ومنها :

1- عدم المنافسة في الاستهلاك، فاستهلاك فرد لها لا يقلل من القدر المتاح منها للآخرين مثل: خدمة الدفاع أو بناء سد لمنع الفيضان فهي للجميع.

2- عدم القابلية للاستبعاد فالأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لهذا النوع من السلع أو الخدمات لا يمكن استبعادهم عن الاستفادة منها.

3- التكلفة الحدية لتقديم الخدمة العامة لشخص إضافي تساوي الصفر وبالتالي فان أعدادا متزايدة من الأفراد يمكنهم الاستفادة من الخدمة العامة دون تحمل أي تكاليف إضافية.

ونظرا لهذه الخصائص وغيرها فان المؤسسات الخاصة لا يمكن أن تقبل الاستثمار فيها للصالح العام لان تطبيق مبدأ الاستبعاد فيها سيكون دربا من المستحيل، لذا يتعين على الحكومة أن تتولى مهمة تقديمها خاصة بالنسبة لغير القادرين عليها كالصحة العامة والتعليم العام – البرامج التلفزيونية العامة – الدفاع والأمن...الخ.

لذلك فان على هيئات المجتمع المدني خاصة الجمعيات ولجان الأحياء أن تساعد الحكومة في تقديمها من خلال:

* دعوة المواطنين للمحافظة عليها بنظافتها وإعادة تهيئتها في كل مرة كالمراكز الصحية والمدارس؛

* دعوة المواطنين للمساهمة في بنائها أو ترميمها كبناء مسجد أو تسوير جدران مقبرة أو شق ترعة لصرف المياه، وهي أعمال تعارف عليها منذ القدم سكان هذه البلدان ونصت عليها تعاليم الدين الإسلامي والشرائع السماوية الأخرى.

و) دورها في حماية الصناعات الناشئة :

على الرغم من أن أنصار حرية التجارة لا يؤمنون بمبدأ الحماية ويدافعون عن ذلك بقولهم أن الحماية تشجع على نمو المنشآت غير الكفء وتخل برفاهية المستهلك إلا أن هناك دعاوى في الفكر الاقتصادي جاءت تنادي بضرورة التدخل لحماية الصناعات الناشئة ويأتي على رأسها دعوة الاقتصادي الألماني " فريدريك لست F.List " في الربع الأخير من القرن التاسع عشر[7].

فالصناعات الناشئة خاصة في البلاد النامية لاتقوى على النمو في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة بالدول المتقدمة ولذا فان حمايتها من المنافسة الأجنبية حتى تصل إلى مرحلة النضج يصبح ضرورة، ولقد قامت حكومات عديدة من دول السوق بحماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية، وهو ما يشير إلى مشروعية مثل هذا النوع من التدخل الحكومي حتى في ظل اعتناق مبدأ اقتصاد السوق الحر.

ويتم حماية هذه الصناعات إما بطرق مباشرة (بفرض رسوم جمركية)أو بطرق غير مباشرة (كنظام الحصص أو المعايير الصناعية)، إلا أن ظهور فكرة التكتلات الاقتصادية إن على مستوى إقليمي أو حتى على مستوى عالمي (كالمنظمة العالمية للتجارة) جعل من الصعب اعتماد مبدأ حماية الصناعات الناشئة.

ففي العالم العربي دخلت الكثير من دوله في تكتلات اقتصادية إن على المستوى الداخلي (كتكتل دول مجلس التعاون الخليجي) أو على المستوى الخارجي (كإبرام اتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية وانظمام وطلب انظمام العديد من دوله إلى المنظمة العالمية للتجارة) مما يعني القضاء على مبدأ الحمائية بصفة أو بأخرى.

ولاشك أن المجتمع المدني هنا بكل فاعلياته من جمعيات ولجان أحياء يمكنه أن يعوض دور الدولة في هذا المجال من خلال تحريض المواطنين سكان البلد الواحد على اقتناء منتجات بلدهم وذلك بـ:

- تنظيم تظاهرات اقتصادية دورية لتشجيع بيع المنتجات المحلية.

- القيام بحملات اشهارية (من ملصقات وغيرها) لصالح المؤسسات الوطنية في تظاهراتهم الخاصة (تكريمات – حفلات ...الخ).

<u>خلاصة</u>:

ما يمكن قوله في الأخير انه لا يوجد اتفاق عام حول الدور الذي يجب أن تقوم به الحكومة في ظل اقتصاد السوق، فالدور الذي ترسمه النظرية يختلف عن الدور الذي يمارس في الواقع، والدور الذي تقوم به الحكومة في دولة نامية تتبع اقتصاد السوق يختلف عن الدور الذي تقوم به الحكومة في دولة متقدمة.

كما أن الدور الذي يمكن أن تقوم به الحكومة فيما بعد التوقيع على اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سيختلف عن الدور الذي كانت تقوم به قبل هذه الاتفاقية، وعلى الرغم من ذلك فان هناك مساحة كبيرة تشترك فيها هذه التقسيمات من الأدوار التي يجب ان تلعبها الحكومة في ظل اقتصاد السوق.

ومهما كانت هذه الأدوار فان المجتمع المدني في العالم العربي بكل أشكاله وفعالياته يمكنه أن يساهم بمعية الحكومة في تجسيد هذه الأدوار خاصة وانه ينطلق من داخل الدولة ولادخل لطرف أجنبي في تقويض آرائه أو التحكم فيه لان ذلك سيعد دربا من المساس بشأن داخلي من شؤون الدولة.

الهوامش:

1- تركماني عبد الله : **إشكالية الثقافة العربية في زمن متغير ...، ندوة الثقافة العربية والتحديات الراهنة، الجمعية التونسية للدراسات الدولية**، تونس، ماي 2003، ص.2

2- لحول م. الحبيب : **محاضرات في تاريخ الفكر السياسي**، سنة رابعة علوم سياسية، جوان 2005، ص.7

3- نفس المرجع، ص.10

4- عبد القار محمد عبد القادر عطية: **وجهات نظر في التنمية**، دار الإسكندرية، مصر، 1999، ص.45

5 – نفس المرجع، ص.56

6- نفس المرجع، ص.60

7- نفس المرجع، ص62.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- عبد القار محمد عبد القادر عطية: **وجهات نظر في التنمية**، دار الإسكندرية، مصر، 1999.

2- شعباني مصطفى: **اقتصاديات التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2000

3- دويدار محمد: **الاقتصاد السياسي**، دار الإسكندرية، مصر، 1985.

ب- الدوريات:

4- جورج .ت.عابد: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة (مجلة التمويل والتنمية) مجلد 40، عدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس .2003
5- سينا أيكن ودافيد روبالينو وجورج شيبر: عيشة أفضل – مؤشرات التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ...، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 40، عدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2003.

ج- المقالات:

6- تركماني عبد الله : إشكالية الثقافة العربية في زمن متغير ...، ندوة الثقافة العربية والتحديات الراهنة، الجمعية التونسية للدراسات الدولية، تونس، ماي .2003
7- تركماني عبد الله : أسس الحداثة ومعوّقاتها في العالم العربي المعاصر، ندوة الثقافة العربية والتحديات الراهنة، الجمعية التونسية للدراسات الدولية، تونس، ماي .2003
8- مجهول (2004)، مسودة خطة إصلاح الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المقرر طرحها خلال قمة الثماني [على الخط]، العنوان الالكتروني : www.el-waha-dz.com/pris-iraq.htm
9- مجهول (2004)، الحياة تنشر نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي ستقدمه واشنطن في قمة الدول الثماني [على الخط]، العنوان الإلكتروني: www.el-hayat.com
10- مجهول (سبتمبر 2004)، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [على الخط]، العنوان الإلكتروني: www.rezgar.com/m.asp?i=589.

د – محاضرات:

11-مجهول، محاضرات تاريخ الفكر السياسي، سنة رابعة علوم سياسية، 2005./2004
12- مجهول، محاضرات تاريخ الجزائر المعاصر، سنة رابعة علوم سياسية، 2005./2004
13- مجهول، الحضارة العربية الإسلامية، سنة رابعة علوم سياسية، 2005./2004
14- مجهول، الاتصال والعلاقات العامة، سنة رابعة علوم سياسية، 2005/2004.